في صلب الموضوع

الحد من الفقر هدف أساس للتنمية

يعيش نصف سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم، ويعيش الغالبية على عتبة الفقر إذ يتعرض الفقراء للجوع والأمراض والاستعباد والتمييز الاجتماعي والعنصري، ويفتقرون إلى الغذاء ومياه الشرب والملبس وإلى المرافق الصحية والسكن، وإلى التعليم والرعاية الصحية، وإلى خدمات الطاقة العصرية (الكهرباء). والحد من الفقر هدف أساس وشرط لازم للتنمية، ولا يمكن تقليصه إلا من خلال تعزيز التوعية البيئية وحماية الصحة البشرية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتأمين احتياجات الناس والحصول عليها، وتوفير التعليم للجميع، وتمكين الفقراء من تنمية طاقاتهم للعيش في حياة صحية ومنتجة تتوافق مع احتياجاتهم واهتماماتهم وإيجاد مشاريع اقتصادية صغيرة تنمي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية سواء في الزراعة أم في المصانع أم المعامل الصغيرة، ونحن في العراق تملؤنا الحسرات والآهات عندما يعاني الفقراء من الفقر فالتحديات مستمرة برغم التحسن النسبي في رواتب الموظفين، إن الفقراء منتشرون على أرض العراق والمشكلة الكبيرة أن تحت أقدامهم الكنوز ولا يزال معدل الدخل للمواطن متدنياً إذ يكمن التحدي الأساس للتنمية في تأمين عمل منتج ونوعية حياة أفضل لهؤلاء الأشخاص مع المحافظة على خدمات الأنظمة البيئية وتعزيز النسيج الاجتماعي الذي يدعم التنمية.

فاضل طلال القريشي

فالفقر هو العدو الأكبر للصحة في الدول النامية، وأن العلاقة بين الفقر والصحة السيئة متينة لا تنفصم إلا بتنمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للفقراء فالمياه غير النظيفة والمرافق الصحية غير الملائمة تؤدي إلى حالات وفاة عالية غالبيتها من الأطفال إضافة إلى النقص في الغذاء وأن وزنهم السوي أقل من عمرهم كذلك وفاة العدد الكثير من النساء الفقيرات أثناء الولادة اكثر من النساء الثريات وأن فيروس نقص المناعة البشري (الأيدز) هو مرض يأتي من الفقر ويؤدي إليه وأكثر المصابين بهذا المرض يقع في البلدان النامية الفقيرة.

إذن بسبب العلاقات غير السليمة بين الجنسين والحصول غير المتساوي على الموارد الاقتصادية للنساء في اجزاء عدة من العالم اكثر عرضة للفقراء من الرجال، فغالباً ما تعمل النساء في القطاع غير النظامي حيث عدم الأمان أكبر والقدرة على جني المال أدنى والعائدات أقل بالمقارنة مع العائدات التي يأتي بها الرجال، وغالباً ما يقتضي التمييز بين الجنسين داخل الأسر إلى حصول الفتيات على غذاء ذي نوعية أدنى وعلى رعاية صحية أقل وتعليم أقل بالمقارنة مع اخوانهن فالفقر والتدهور البيئي مرتبطا ارتباطا وثيقاً وخاصة في المناطق الريفية حيث يعتمدون على الأراضي والمياه والحطب وممارسات زراعية بسيطة الأمر الذي يؤدي إلى مدخلات وإنتاجية منخفضة. مثل الرعي، مما يعزز الحاجة إلى استراتيجيات تستهدف الفقر والتدهور البيئي والاجتماعي إضافة إلى أن الفقراء أقل من غيرهم يحصلون على تعليم أدنى من ذلك الذي يحصل عليها ذوو الدخل العالي. فالالتحاق في المدارس بين الفقراء منخفض لأسباب عدة منها المسافات البعيدة التي تفصلهم عن المدرسة عليه يجيب تقليص نسبة الفقراء في العراق الجديد (لنرضى بالقليل فإن الحرمان أقل منه) وانتشالهم من الجوع والحرمان من التعليم وإيصال الماء النقي لأجيالهم الفقيرة، واعتماد استراتيجيات مرتبطة ليس فقط بالتدابير الاقتصادية بل الحصول على نوعية التعليم والصحة والسكن والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة لتحقيق هذه الأهداف. فالتحرر حق من حقوق الإنسان يدخل في مجالات عملة الدولة والمنظمات الإنسانية للقضاء عليه وتعزيز النمو والتنمية والمشاركة بشكل فعال في السياسة العالمية، والدور العام يقع على التربية أن تؤديه وتقره، وخرق الحلقات المفرغة للفقر والتدهور البيئي والإنحلال المدني والمساواة بين الجنسين، والصحة تستند إلى التربية الأساسية لبناء منهج حول سلسلة متوازنة وشاملة لتمكين المواطنين من جميع الأعمار من الاضطلاع في بناء المستقبل وتوجيه التربية نحو حشد العقول من أجل تحقيق التنمية، وعلى التربية بصفتها منقذاً أساسيا لتسريع الإصلاحات التربوية والتنسيق مع الجهات المعنية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لدفع التقدم في تنمية الموارد البشرية والتربية والتدريب لتأمين تقليص فعلي للفقراء والنهوض في العراق الجديد.

❖(لو كان الفقر رجلاً لقتله)
الإمام علي بن أبي طالب (ع)

مفهوم المجتمع المدني
حق يضمن المشاركة الجماعية ويقاوم الانغلاق

سلام إبراهيم كبة

ليس المجتمع المدني حلاً ناجزاً لكل القضايا والمشكلات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة لأنه ليس مفهوماً خلاصياً أو وصفة يمكن تعاطيها وتداولها بل هو حقل للتنافس والصراع وميدان لعمل القوى الاجتماعية ذات المصالح والرؤى والمواقف المتباينة، جوهره الخيار الديمقراطي. وأن ما يوازي المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً (المجتمع الأهلي) في التاريخ السياسي والاجتماعي العراقي.

إن المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر الميلادي لأبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية، ألا أن المفهوم قد اختفى منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر.. ثم ظهر من جديد بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ لتمييز دور ونشاط الحزب الشيوعي في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البورجوازية. ففي هذه المجتمعات تستحوذ الدولة أو السلطات على كل شيء وتبقي المجتمع المدني تابعاً لها أو غير مكتمل وحتى بدائي النمط أحياناً.. بينما يشترط التقدم الاجتماعي علاقة جادة وحقيقية بين الدولة والمجتمع.. وفي حالة اهتزاز الدولة والسلطات القائمة فإن ظهيرها هو البنية الصلبة للمجتمع المدني.

كان نظام الحزب الواحد نموذجاً يجرد مواطنيه من كل حقوق الحرية التي تشكل جوهر أي مجتمع ديمقراطي حقيقي أو مجتمع مدني حديث. ثم جاء الإنهيار والتغييرات الدرامية في الخارطة السياسية للعالم أواخر القرن العشرين ليؤكد عدم جدوى بناء الاشتراكية بالأساليب البيروقراطية وفي غياب الحركة الجماهيرية الديمقراطية ذات المصلحة في هذا البناء. والتساؤل المشروع الذي ظهر اليوم مع ولادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو: هل حد هذا النظام من تعقيد واضطراب عالمنا المعاصر، ومن خطر الحروب النووية التي تهدد البشرية، وسباق التسلح على الأرض وفي الفضاء، ومن مخاطر الحروب الأهلية والإقليمية!؟

لقد ساعد ظهور ونمو المدن على إرساء الأرضية الواقعية لتفتح الذهنية والعملية الديمقراطية وكانت مرآة عكست التحولات الاجتماعية الديمقوغرافية الجديدة. فالعصر الحديث بدأ مع المدينة التي أتاحت رسم أفق جديد أرحب للإنسان فيها. وكنست المدينة عفوية التأهب الثوري عند الريفي النازح باتجاهها وعند مداخل المعامل أو أثناء العمل في تنظيم شوارعها الجديدة أو ساحاتها الواسعة وحدائقها الجميلة وفي أسواقها السلعية الصغيرة والكبيرة والتي بدأت تكون منها نمط الشخصية الاستهلاكية الحديثة والمعاصرة. وقد جلبت التحولات الاجتماعية – الاقتصادية ما بعد عهود الاستقلال الوطني إلى الحواضر في منطقة الشرق الأوسط أما أبناء الريف أو أبناء العشائر والبادية. وهم جميعاً لم يقفزوا على السلطة بالطريقة التقليدية التي أشار إليها (ابن خلدون) بالعصبية القبلية. وقد كتب العلامة (ابن خلدون) في مقدمته الشهيرة فصلاً من (٣٩) صفحة (في البلدان والأمصار والمدن وسائر العمران الحضري وما يعرض في ذلك من الأحوال) تحدث فيه عن ارتباط النمو الحضري وما نسميه اليوم بالمجتمع المدني بانتشار الصنائع والأعمال وانتقال المهاجرين إليها، وما ينجم عن ذلك من غلاء الأسعار وارتفاع ثمن الأراضي والعقارات. وقد استولى المهاجرون الجدد على السلطة من خلال المؤسسات الحديثة كالجيش والأحزاب التي جمعتهم لأسباب اقتصادية وعشائرية. فظهرت المدن المريفة والمبدونة أي المجتمعات الريفية والبدوية التي لم ترتق بعد إلى مصاف المجتمعات الزراعية والمدنية المعاصرة. ولو كان (ابن خلدون) حياً اليوم لأذهله –إلى حد ما– العدد الهائل من أنواع الترف الحضري ولكنه لن يستغرب ملاحظة ما اختبره بنفسه في القرن الرابع عشر من: المنافسات، والمؤامرات، والثورات كخصائص للحياة السياسية. إن ترسخ بدونة المدينة وتريفها يكمن في البحث عن الديمقراطية من غير الحاجة إلى ديمقراطيين، أي نبذ جوهر الديمقراطية الحق وإبقاءها نصوصاً مكتوبة كي لا تتحول إلى ثقافة وممارسة وقبل ذلك كانت القبيلة، العشيرة، الغنيمة والعقيدة.. هي المقدمات الأساسية للإجهاض الداخلي للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للخلافة الإسلامية وضعفها. فالقبيلة لم تتحول إلى مجتمع مدني قادر على تجاوز الدولة –العشيرة أو القبيلة أو الطائفة بسبب طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة. بينما لم تتحول الغنيمة القائمة على الاقتصاد الريعي / الضريبي / إلى اقتصادي إنتاجي / اقتصاد سوق/. أما العقيدة فلم تستطع ان تنتقل من حيز التفكير المذهبي والطائفي المتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة الكلية إلى حيز الحرية في التفكير واحترام الرأي المغاير، والتحرر من سلطة الجماعة المغلقة. وهذه المقومات ساهمت جميعها في تفعيل الصراعات والتناقضات والحركات الانفصالية والهبات الجماعية الجماهيرية واختراق بنية الدولة. وفي ظل الخلافة الإسلامية نرى اصحاب رؤوس الأموال يلجأون في أول بادرة للاضطراب إلى سحب أموالهم من التداول لاكتنازها فيعطل ذلك ويتلف مقومات المدينة والازدهار ويضعف الدولة الإسلامية ويخلق لها كل مقومات الاختراق داخلياً وخارجياً. وهذا القانون ما زال سائداً حتى يومنا هذا.

فالطريقة الوحيدة في ظل أنظمة الحكم الاستبدادية والدولة والسلطات الاستبدادية وسيادة فوضى اللا سلطات التي ينعدم فيها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والأمان ومقومات المجتمع المدني.. أمام الفرد والتاجر خاصة كي يحافظ على أمواله من سرقة الدولة نفسها وسلطاتها لم تكن إلا تحويلها إلى كنوز، أي سحبها من التداول. وهذا بحد ذاته يعرقل التفاعل بين السلطات والمجتمع المدني ويجعلها على طرفي نقيض من جهة ويسهم في تآكلهما ذاتياً من جهة أخرى.

يؤدي تكثيف تقسيم العمل الاجتماعي والزيادة السكانية والتمايز والصراع الطبقي وقيام الدول القومية المركزية والإدارات المحلية والتغير اللاحق في أسس الضمان الاجتماعي إلى تدهور الأحياء والمناطق المدينية التقليدية وتوزع سكانها على أساس الطبقة والمكانة. والمعروف أن المدينة الحديثة منقسمة مكانياً حسب الطبقة والمكانة وتفاوت إمكانية التمتع بالخدمات التاريخية في الأمن والحماية.. وأحياناً من خلال كونها ساحات للسياسة المعارضة خارج سيطرة الدولة المباشرة وخاصة الدولة الشمولية القمعية.. وعليه تحاول هذه الأنظمة الشمولية أن تقضي على كل ما ليس تحت سيطرتها من دوائر مرشحة للعمل الاجتماعي والسياسي فيها.. فتلجأ إلى التخطيط المديني أسلوباً لكبح جماحها كما هو حاصل في العراق وكردستان بالتعريب السيئ الصيت وبناء المجمعات السكنية وهدم الأحياء السكنية الكاملة بحجج واهية مثل شق الشوارع وبناء الساحات وحتى تشييد المجمعات العسكرية الضخمة.

إن المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع. ويؤكد الدكتور (سامي خالد) أنه مجموعة التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي للمجتمع ويضمن الحد من السلطة القسرية للدولة.. بينما يعرف (محمد عابد الجابري) هذا المجتمع بأنه الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن وتقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسات: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات.. الخ. فالديمقراطية شرط قيام المجتمع المدني والضمانة الفعلية للأمن والرخاء فيه والإطار المستوعب للتعددية الاجتماعية ومدخلها الأساس إلى تداول الحكم عبر الانتخابات والبرلمانية. والبرلمانية هي طريق السلام والنجاة والاستمرارية لكل الأحزاب والأفكار والأفراد والضمانة الأساسية لقهر الدكتاتورية والفاشية. وعليه يرتقي تفعيل المجتمع المدني إلى مصاف المهمات ذات الأولوية الأساسية الضرورية لنقل المجتمع من حالته المأزومة إلى حالة الاستقرار والتقدم، بينما يؤدي تواصل الأزمات إلى الانتقال من عنف إلى آخر، ومن تطرف إلى آخر، ومن تمرد إلى حرب أهلية.

لا تعتبر مقولة المجتمع المدني عبئاً أياً كانت الإشكاليات المحيطة بها. وتتجلى في هذا المجتمع العلاقة بين الثقافة والتغيير الاجتماعي في أدق مظاهرها. وفيه تكون الديمقراطية حاجة موضوعية وليست ترفاً، فيجري الصراع مع التقاليد والموروث الذي يستصغر الديمقراطية من اجل تكريس وترسيخ مفاهيمها داخل الأحزاب السياسية وفيما بين الأحزاب نفسها وكبديل عن السلطات الحاكمة. فتتم نمذجة التفسيرات المتنوعة للديمقراطي والتغلب على زوايا الرؤية النموذجية لها والتي تعكس على الدوام وجهات النظر الطبقية التي خدمت جهود طبقة محددة، لتثبيت الشرعية الدستورية ومقاومة فرض نماذج الآخرين في شرعية القوة.

يبشر المجتمع المدني بالدولة كحق جماعي يضمن المشاركة الجماعية في صياغة إرثها وتقاليدها والمحافظة عليها، ويتعامل مع المتغيرات العصرية بعقل مفتوح واستعداد للتفاعل والاستجابة. ويقاوم الانغلاق واختيار العزلة ويحث على تطوير قيم الحياة المدنية ونبذ العنف والقسوة والغبن والتفرقة. ويقاوم أيضاً عقلية التنخلف التي تبيح فرض السطوة وتسمح بالتسيد على القيم الراقية من الحياة المدنية. أما النموذج العام للحكم المدني فيتسم بسيادة نظام المؤسسات واستقلالية السلطات داخل مؤسسة الحكم ونبذ العنف وتحاشي الروح الانقلابية وتجاوز المراهقة في العمل السياسي. ويؤكد ذلك الاستاذ (عدنان الحلفي) فيكتب "إن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تحكمه مؤسسات ديمقراطية تتمثل في حرية تكوين الأحزاب وحرية الصحافة. ويتمتع أفراده بكامل الحقوق الشرعية في الانتخاب والترشيح. ويؤمن بالتعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ويقاوم الشعاراتية والميكافيلية (التمظهرية) والعقلية الانقلابية المغامرة" الذي يخل بثبات المنهج أو ما نصطلح عليه بالتجريبية وما تفرزها من تراكم يعرقل استقرار المجتمع وثبات قيمه وقوانينه وروح العمل الجماعي وترسيخ المرجعية الدستورية.

أما معوقات المجتمع المدني فيدرجها الدكتور (سامي خالد) بالدولة التسلطية لأنها تحد وتمنع التجديد الحقيقي لهيئات المجتمع وتدمر الحرية الشخصية والاجتماعية فيه، وبالنخب الحاكمة التي تعمل على فرض مشاريعها التنموية الزائفة، وبالطبقات الوسطى الحديثة وهي استهلاكية الطابع لا تفهم دينامية التحولات الاجتماعية وضعيفة الإرادة أمام الأزمات السياسية والاجتماعية، وبالتخلف الموروث المتعدد الجوانب، وبهيمنة الريف والبدونة والعصبية القبلية، وبالنهج الأحادي الجانب للإعلام والاتصالات من القمة إلى القاعدة، وبالنفط الذي تبدده الأنظمة الاستبدادية في ثرائها الفاحش وإفقار شعوبها، حيث اتسعت ظاهرة القمع في الحقبة النفطية وتوسع التسلح وازدادت فرص العسكرة وحجوم الترسانات المسلحة، وبالدور الرجعي للأفكار السلفية والمحافظة، وبنظام الحزب الواحد السيئ الصيت. وكذلك بتراجع دور الأحزاب والحركات لمطابقتها النخب الحاكمة بالبنية الذهنية والسلوكية والنمطية.

إن الديمقراطية هي واحدة من المهام الملموسة الملقاة على عاتق القوى الثورية طالما أنه واضح –حتى للأعمى –أنها مكون أساس من مكونات العالم المعاصر. ومنها لابد من اشتقاق ليس فقط الأشكال الملموسة لمواجهة الدكتاتورية والفاشية والطائفية والعنصرية بل أولاً الشكل التنظيمي الديمقراطي القادر على جعل الديمقراطية واقعاً ملموساً فيه قبل أن تصبح كذلك في المجتمع، وهذا هو شرط لا غنى عنه في مقارعة النخب الحاكمة وسياساتها الرعناء.

منظمة بنت الرافدين في بابل

صوت المرأة الحر والمنبر الديمقراطي

بابل / مكتب المدى

تشكلت منظمة بنت الرافدين حديثاً، لكنها تميزت بنشاط متنوع، مما لفتت الانتباه، وتدير المنظمة السيدة علياء الأنصاري وهي قاصة وروائية وصحفية ناشطة في جريدة (المدى) وقد نشرت كثيراً في الاستطلاعات والتحقيقات في (المدى). التقيناها لتتحدث عن منظمة بنت الرافدين.

المنظمة نسوية وغير حكومية

قال السيدة علياء الأنصاري: منظمتنا ذات برنامج خاص بالمرأة وتشارك في كل فعالياتنا بعيداً عن الضغوط والخوف والمنظمة مجال ثقافي واجتماعي واسع جداً من أجل تنمية قدرات المرأة المختلفة وتشجيعها للمشاركة في برامج التنمية وتعمل على دعم حقوق المرأة والتقليل من الضغوط والمشاكل التي تواجهها أثناء مسيرة الإصلاح والتحول الديمقراطي في مجتمعنا الجديد الحر وهو يتقدم نحو حياة حرة كريمة.

وتحدثت السيدة علياء الأنصاري عن أهداف منظمة بنت الرافدين مشيرة إلى الأهداف الأساسية التي تسعى المنظمة من أجل تحقيقها وتعميقها وقالت:

❖من أوليات عملنا الدفاع عن حقوق المرأة العراقية واستعادة هويتها الحقيقية بعد أن دمرها النظام الفاشي والعمل على توفير ما يساعد على تنمية قابليات المرأة الإبداعية والثقافية في مجالات الفكر والأدب والفن والسياسية وتوعيتها سياسياً وتعريفها بدورها المركزي في العملية السياسية ومشاركتها الجوهرية في التحولات الديمقراطية.

❖تسعى منظمتنا للاستمرار بتأسيس موسوعة بنت الرافدين على الانترنت كوسيط إتصالي بين المرأة العراقية ونساء العالم الأخريات من أجل تبادل الأفكار والخبرات والتجارب.

ونحاول جهد الإمكان الإطلاع على مشاكل المرأة في المجتمع الحلي والتنسيق مع المنظمات والمؤسسات المعنية من اجل حل تلك الإشكالات وتذليل الصعوبات والمتاعب التي تعاني منها وتقديم قراءات اجتماعية / ميدانية عن المرأة الريفية واقتراح برامج واقعية لتحسين ظروفها الأسرية والاجتماعية والثقافية.

❖التعريف بالمرأة العراقية المبدعة في كل المجالات والتعريف بتجاربهن المتميزة واقتراح فعاليات اجتما-ثقافية لاستيعاب قدرات النساء المبدعات والسعي للإفادة من قدراتهن وطاقاتهن لدعم برامج عمل منظمة بنت الرافدين.

آليات عمل المنظمة

وقالت السيدة الأنصاري عن آليات عمل منظمتها:

❖توفير فرص تدريبية متخصصة عن طريق ورش العمل والدورات وتقديم الدعم الثقافي للمنظمات غير الحكومية الراغبة في التحول والإصلاح ودعم المنظمات المدنية إعلامياً من أجل تنمية نشاطاتها والعمل لإيجاد فرص للحوار البناء في الموسوعة "الموقع الالكتروني" تتبادل فيه ومن خلاله المرأة العراقية الإثراء والأفكار مع المرأة في كل بقاع الأرض.

وتشجيع العمل للتعريف –عبر الموسوعة– بمساهمات المرأة ونشاطاتها العلمية والثقافية والأدبية وإثارة مشاكل المرأة أمام الحوار والنقاش المفتوح كشكل من أشكال تبادل الخبرات والدعوة للمشاركة في التحاور وحل المشاكل التي تكاد تكون موحدة للمرأة في أماكن عديدة من وطننا العربي.

❖تشجيع المرأة على الإنتاج الثقافي وإعداد بحوث ودراسات معنية بقضية المرأة ومشاكلها.

❖إصدار نشرة دورية باسم الموسوعة وبوستر بمناسبات الأعياد الوطنية الخاصة بالمرأة. كما عملنا من أجل زيارة المرأة ميدانياً واستقراء مشاكلها وخاصة ما له صلة بحقوقها وما يتعلق بحياتها كأم.